# من مصطلحات النقد النحوي

# (الفاسد والمحال) عند المبرد

دكتور/عادل فتحي رياض

الأستاذ المساعد بقسم اللغة العربية

كلية الآداب والعلوم – جامعة قطر

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد أشرف المرسلين، وعلى آله الطاهرين..

وبعد؛ فإن من أهم ما يُعْنى به دارسو العربية دراسة اللغة التي كتبت بها مصنفات تلك اللغة، وبخاصة كتب النحو العربي؛ إذ إن العلوم مغلقة مبهمة إلا إذا كشف المراد بمصطلحاتها وألفاظها، وما ورد فيها من مطلق ومقيد، أو مجمل ومبين. ولأهمية الكشف عن معاني الألفاظ الخاصة . أعني: المصطلحات . ألفت الكتب المبينة للمراد منها في العلوم عامة مثل "التعريفات" للجرجاني و"كشاف اصطلاحات الفنون" للتهانوي، أو في علمٍ مخصوص . كالفقه . نحو "شرح حدود ابن عرفة" للرصّاع و"طلبة الطلبة" للنسفي.

"والمصطلح في أي دراسة نحوية ليس إلا جزءا من بناء نظري للغة، ومن ثم فإن عزل المصطلح فهما وتقييما عن الهيكل النظري الذي ينتمي إليه يحول بين الدارس وبين النظرة العلمية للأمور"[١].

ويعد (النقد) من أبرز السمات العلمية للنحو العربي، فلا معصوم في هذا العلم، وإنما مرده إلى الاستقراء والتقعيد وقياس ما لم يقل على الكثير مما قيل. وأصل النقد لغةً: التمييز، ومن معانيه: بيان عيب الشيء[٢].

ومن الخطأ قصر دلالة النقد في النحو العربي على بيان العيب أو الغلط، ولا يجوز أن يجعل مرادفا للاعتراض أو الخلاف، بل هو أعم من ذلك بدليل أصل دلالته اللغوية وهو التمييز. وأشكال النقد في النحو العربي متنوعة، فهناك نقد القاعدة، ونقد التوجيه، ونقد النحويّ. وإن شئت قلت . بلغة الفقهاء . : نقد الحكم، ونقد الفتوى، ونقد المفتي[٣].

وكثير من هذه المصطلحات لم يفرد بالتصنيف لبيان حدِّه، وإنما قد نقف على مفهوم بعضها في كتب التعريفات، أو من خلال تتبعنا واستقرائنا لمواطنها.وبخاصة مصطلحات القبول والرد، ويجب على الدارس للمصطلح النقدي النحوي التفرقة بين وجوده في كلام المتقدمين، وبين ذكر المتأخرين له؛ لأن مصطلحات المتقدمين كانت في طور إنشاء القاعدة، أي أن انطلاق البحث عندهم من الجزئيات إلى الكليات. أما المتأخرون فإن بحثهم غالبا

منصرف إلى توجيه القاعدة المقررة أو مناقشتها،أي: إنزال الكلي على الجزئي. وهذه التفرقة مهمة لدراسة المصطلح وضبطه.

وثمة سؤال يطرح إشكالا في دراسة مصطلحات النحو النقدية، وهو كيف نجزم بأن هذا اللفظ له دلالة اصطلاحية خاصة بهذا العلم أو هذا الإمام؟ وأنه غير مستعمل في دلالته اللغوية العامة؟ والإجابة عن ذلك أنه لا يكون اللفظ مصطلحا إلا بأمرين:

١ . إما أن ينص المستعمِل له على دلالته الاصطلاحية، كما فعل الفراء في مصطلح (الصّرف) في باب نصب الفعل، فيقول: "وإن شئت جعلت هذه الأحرُفَ المعطوفة بالواو نصبًا على ما يقولُ النحويّون من الصَّرْف فإن قلت: وما الصّرف؟ قلت: أن تأتي بالواو معطوفةً على كلامٍ فى أوّله حادثة لا تستقيم إعادتُها على ما عُطِف عليها، فإذا كان كذلك فهو الصَّرْفُ ..." إلخ[٤].

٢ . أو باستقراء نحويٍّ متأخر عن الإمام أو باحثٍ مواطن ذكر هذا اللفظ للحكم على دلالته أهي لغوية؟ أم اصطلاحية؟ أم يرد متنوعا في كلام هذا الإمام؟

وقد حظي سيبويه وكتابه بنصيب وافر في هذا الباب وظهر لديه هذا التنوع الدلالي في المصطلحات و"الكثيرمنالكلمات تكررت فيكثير من المواضع حتى إنه التقترب منصفة الاصطلاح ذي الدلالة القارةالمحددة. من ذلك كلمات من مثل: وجه الكلام أو الوجه، مستقيم، قبيح، تمثيل، حسن، فاسد، محال، ممتنع ..إلخ"[٥].

وتنوعت صور استعمال المصطلح النحوي عنده كاستعمال (الصفة) للدلالة على النعت و الحال والتمييز والتوكيد[٦]. أو تسميته (الحال) خبرا[٧]. وقد تتعدد مرادفات المصطلح لاختلاف المدارس، فعند البصريين نجد: البدل، والجر، والنفي. ويقابلها عند الكوفيين: الترجمة (أو التبيين)، والخفض، والجحد ... إلخ[٨].

ويرى الدكتور حسن حمزة[٩] أن سيبويه أول من استعمل (القبيح) مصطلحا، وأنه باستقرائه لاحظ أمورا عدة، أهمها:

أ . أن هذا المصطلح يتعلق بالتركيب النحوي، أي بطريقة تركيب الجملة ومواقع الألفاظ فيها.

ب . أنه يطلق أيضا على الاستعمال المخالف لما عليه جمهور العرب.

ج . أن القبيح ليس خروجا على النظام اللغوي وأنه مما يقبل عند الضرورة[١٠].

ومن أبرز محاولات رصد ألفاظ أو مصطلحات الحكم النحوي . وإن شئت قلت: النقد النحوي . ما قامت به الدكتورة خديجة الحديثي في كتابها "الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه"؛ إذ إنها ذكرت في ثنايا كتابها مصطلحات عدة أطلقها سيبويه على لهجة ما أو حكم أو شاهد نحو: جيد عربي، ضعيف، قبيح، مستكره، رديئة جدا، بعيد، غلط، محال، شاذ، مطردة، اللغة الأولى القُدمى، القديمة الجيدة ... إلخ[١١].

وكنت قد كتبت بحثا عن مفهوم مصطلح (التكلف) في النحو العربي[١٢]، وبعد التتبع لموارد هذا المصطلح في كتب النحاة رأيت أن أقرب تعريف له هو أنه: (وصف للعدول عن ظاهر اللفظ لغير دليل) فهو بهذا وصف لـ (التأويل البعيد). وأرجو أن يكون هو وبحثي هذا نواة لمعجم أتتبع فيه ألفاظ النحاةومصطلحاتهم في كتبهم ذاكرا دلالتها، راصدا تطورها في مؤلفاتهم.

* * *

ولم يحظ الإمام أبو العباس المبرد بمثل هذه العناية والاهتمام، من حيث تتبع دلالات الألفاظ لغة واصطلاحا، وهو علَم مجتهد له اختياراته وتوجيهاته، وقد نثر في تضاعيف بحوثه ومناقشاته ألفاظا عدة عند قبول حكمٍ ما أو رفضه، أُشَبّهُها بألفاظ الجرح والتعديل عند المحدثين، مثل: الفاسد والمحال والغلط والبعد والضعف والقبح...إلخ

وقد اخترت في هذا البحث لفظين . أو مصطلحين . أطلقهما المبرد في أبواب شتَّى، واصمًا بهما ما رفضه من مسائل هذه الأبواب، وهما (الفاسد) و (المحال)،وسأحاول في بحثي هذا تعرف دلالتهما عن طريق تتبع مواطن استعمال المبرد في كتابه "المقتضب"[١٣].

وسوف أجلِّي معنى المصطلحين و العلاقة بينهما ومسائلهما في مدخل ومحورين:

المدخل:معنى (الفاسد) و (المحال).

والمحور الأول: ما رماه المبرد بالفساد: وسأصنف المسائل تحته بحسب الأسباب: الفساد بسبب الإحالة، أومخالفة القاعدة النحوية، أو مخالفة القياس الصحيح، أو مخالفة المعنى الصحيح. وثمة تداخل وتلاق بين هاتيك الصور، فإن المبرد قد يذكر أن الإحالة

بسبب ضعف القياس أو المعنى، وهذا لا تناقض فيه؛ لأنه لا مانع أن تجتمع أكثر من مخالفة أو ضعف في التوجيه أو الكلام الواحد.

والمحور الآخر:ما رماه المبرد بالإحالة، وسيكون تقسيمه قريبا مما قبله: بسبب مخالفة القاعدة النحوية، أوالمعنى الصحيح، أومخالفة القاعدة والمعنى معا.

. مدخل: معنى (الفاسد) و (المحال).

الفساد لغةً:"نقيض الصلاح" كما في "لسان العرب"[١٤]. وفي "تاج العروس": "فسد الشيء: بطل واضمحل، ويكون بمعنى: تغيَّر"[١٥].

وحدّ مصطلح (الفاسد) عند الفقهاء: "الصحيح بأصله لا بوصفه". أو هو "ما كان مشروعا في نفسه فاسد المعنى، كالبيع عند أذان الجمعة"[١٦].

وهو عند فقهاء الشافعية بمعنى:"الباطل، وهو ما فقد ركنا أو شرطا بلا ضرورة[١٧].

أما الإحالة والمحال في اللغة فقد تعدد المعنى بحسب المنعوت بهما، فقوس مستحيلة ومستحالة: معوجَّة، وكل ما تحول أو تغير من الاستواء إلى العوج فقد حال واستحال[١٨]. وكلام مستحيل: أي: محال[١٩] ... والمحال: الباطل[٢٠]. وقال الراغب: "هو ما جمع بين المتناقضين، وذلك يوجد في المقال"[٢١].

وفي "لسان العرب": "المحال من الكلام: ما عدل به عن وجهه ... وكلام مستحيل: محال. ويقال: أحلت الكلام أحيله إحالة: إذا أفسدته. وروى ابن شميل عن الخليل بن أحمد أنه قال: المحال: الكلام لغير شيء. والمستقيم كلام لشيء"[٢٢].

أما (المحال) في كتب الحدود والتعريفات فقيل: "ما يمتنع وجوده في الخارج، كاجتماع الحركة والسكون في جزء واحد"[٢٣]، أو هو "ما لا يتصور وجوده في الخارج"[٢٤]. وقيل: "ما اقتضى الفساد من كل وجه"[٢٥].

العلاقة بين اللفظين:بتحليل النقول السابقة نفهم أن ثمة علاقة عموم وخصوص مطلق بين الفاسد والمحال، فكل محالٍ من الكلام فاسدٌ، وليس كل فاسدٍ محالًا. لذا يصح أن نقول .كما تقدم .: أحلت الكلام أحيله إحالة: إذا أفسدته.. لا العكس.

ووجه فساده الجمع بين المتناقضين، كما يقول سيبويه: "وأما المحالف أن تنقض أو لكلامك بآخر هفتقول: أتيتك غدا وسآتيك أمس"[٢٦] وبلفظ آخر: الفاسد (أو الفساد) له صور متعددة منها المحال (أو الإحالة). هذا هو الفرق بينهما من حيث اللغة.

. (الفاسد) و (المحال) في لغة المبرد النقدية.

قبل الخوض في بيان معنى هذين اللفظين . ليصيرا مصطلحين . يجب أن نعترف بأن كثيرا من مصطلحات النقد النحوي لم يضع العلماء لها حدًّا جامعا مانعا؛ لذا ظل كثير منها غامضا أو عاما فضفاضًا، ولعلنا بجمع أبرز الصور والأشكال التي أُطلقت هذه المصطلحات في سياقها نستطيع أن نحدّها ونضع لها تعريفا يكون أقرب إلى مقصود النحاة، ولن يكون حدا جامعا مانعا؛ لجواز دخول صور أخرى فيه أو عدم اطراده؛ لأن ذلك يعتمد على استقراء كتب النحو والأعاريب جميعها.. وإذا لم يحسن وضع الحد المطرد فالرجوع إلى المعنى اللغوي للفظ هو الملجأ الوحيد لمعرفة دلالته المقصودة عند النحاة.

"والمصطلحات لا توضع ارتجالا، ولابد في كل مصطلح من وجود مناسبة أو مشاركة أو مشابهة كبيرة كانت أو صغيرة بين مدلوله اللغوي ومدلوله الاصطلاحي"[٢٧].

أما بالنسبة إلى هذين اللفظينفلا يختلف المعنى الاصطلاحي عن اللغوي كثيرًا، بل يتداخلان، وظهر ذلك في أثناء بحث الإمام المبرد مسائلَ العربية ومناقشته أقوال المخالفين وتوجيهاتهم. وبتدقيق النظر في كلام المبرد يمكن أن نضع تعريفا لكل من لفظي (الفاسد) و(المحال) عنده،ثم نستحضره معنا في أثناء قراءة مسائل البحث:

(الفاسد) هو : وصف للخروج عن استقامةالكلام لفظا أو معنى أو توجيها.

فقولي: (وصف) يدخل فيه الحكم النحوي؛ لأنه وصف في المعنى.

وقلت (استقامة الكلام) ويصح أن أقول: صحة الكلام

وقولي: (لفظا) يدخل فيه مخالفة الإعراب والرتبة والربط وغيرها من لوازم التركيب الصحيح.

وقولي: (معنى) يدخل فيه المحال، وإيهام ما ليس مقصودا.

وقولي: (توجيها) يدخل فيه أقوال المخالفين المرفوضة.

وأما (المحال)، فهو ما يمنع من تصور معنى الكلام على وجهه الصحيح.

وقدبيّن السيرافي المقصود منه في كلام سيبويه، وقال:"ومعنى أنه محال أنه أحيل عن وجهه المستقيم الذي به يفهم المعنى إذا تكُلِّم به"[٢٨]. وهو قريب من معناه عند المبرد وسوف أعود إليه عند بيان مسائل المحال.

## أولا: صور مصطلح الفساد (أو الفاسد)

( ١ ) الفساد للإحالة.

بدأت بهذه الصورة لأبرهن على العلاقة التي ذكرتها آنفا (وهي أن الفساد أعم من الإحالة)، والمقصود بها هنا: مسائل رماها المبرد بالفساد لاقتران الإحالة بها. ولكي ينضبط البحث فسوف أرتبها بحسب أسباب الإحالة التي اقتضت الفساد.

ومن نماذج هذه الصورة:

أ . الإحالة بسبب ضعف المعنى.

. قال:"تقول: (قد قاله القوم حتى إن زيدًا يقوله)، (وقد شربوا حتى إن أحدهم يجر بطنه)؛ لأنه موضع ابتداء. ألا ترى أنك تقول: (قد قاله القوم حتى زيدٌ يقوله)، و لو قلت في هذا الموضع: (أنّ) كان محالًا؛ لأن (أنّ) مصدر ينبئ عن قصة، فلو كان: (قد قاله القوم حتى قول زيد) كان محالًا.و لكن لو قلت: (بلغني حديثك حتى أنك تظلم الناس) كان من مواضع أنّ المفتوحة؛ لأن المعنى: بلغني أمرك حتى ظلمُك الناسَ. وإنما يصلح هذا ويفسد بالمعنى"[٢٩].

فمعنى كلام المبرد أنه لو أتينا بـ (أنّ) كان معنى الكلام مخالفا لمقصود المتكلم ولا يستقيم، فيصح وصمهبالمحال، ففساده من جهة إحالته، وإحالته بسبب ضعف معناه.

. وثمة صورة أخرى تظهر فيها تلك العلاقة الثلاثية بين الفساد والإحالة والمعنى، وهي الإخبار عن الظروف غير المتصرفة نحو: عند وسحر وذات مرة وعشية ... إلخ، يقول المبرد:" فلا يجوز الإخبار عن شيء منها، لأنك إذا جعلت شيئًا منها خبر ابتداء،

أردت أن ترفعه، والرفع فيها محال؛ لأنها لا تكون أسماء غير ظروف لأنك تقول: مكان واسع، ولا تقول: عندك واسع، ولا: ذات مرة خير من مرتين؛ لفساد ذلك في المعنى"[٣٠].

. وفي صورة أخرى استعمل المصطلحين (الفساد والمحال) مترادفين في سياق واحد، والجامع بينهما انقلاب المعنى فقال:"بابما لا يكون المستثنى فيه إلا نصبًا: وذلك قولك: جاءني إخوتك إلا زيدًا، ومررت بإخوتك إلا زيدًا، ولا يكون البدل ها هنا.ألا ترى أنك لو طرحت الإخوة من الكلام لتبدل (زيدًا) منهم لفسد لو قلت: جاءني إلا زيدًاكان محالًا، وكذلك مررت إلا بزيد محال"[٣١].

ب . البعد عن القياس الصحيحسبب في الإحالة، ولما كان محالا كان فاسدا.

يتعرف المضاف بما أضيف إليه، فلا يجوز أن يكون معرفة ثم يضاف إلى معرفة، ومن الخطأ .كما يقول المبرد . أن يقترن المضاف والمضاف إليه بـ (أل)؛ إلا أن يكون المضاف مشتقا كقولنا: القارئ القرآنِ والكاتب الرسالةِ.

قال المبرد:"عُلِم أن قومًا يقولون: أخذت الثلاثة الدراهم يا فتى، وأخذت الخمسة عشر الدرهم. وبعضهم يقول: أخذت الخمسة العشر الدرهم، وأخذت العشرين الدرهم التي تعرف. وهذا كله خطأ فاحش. و علة من يقول هذا الاعتلال بالرواية، لا أنه يصيب له في قياس العربية نظيرًا.

و مما يبطل هذا القول أن الرواية عن العرب الفصحاء خلافه. فروايةٌ برواية. والقياس حاكمٌ بعد أنه لا يضاف ما فيه الألف واللام من غير الأسماء المشتقة من الأفعال...

و قد اجتمع النحويون على أن هذا لا يجوز، وإجماعهم حجةٌ على من خالفه منهم. فعلى هذا تقول: هذه ثلاثة أبوابٍ؛ كما تقول: هذا صاحب ثوبٍ. فإن أردت التعريف قلت: هذه ثلاثة الأثواب، كما تقول: هذا صاحب الأثواب؛ لأن المضاف إنما يعرفه ما يضاف إليه فيستحيل هذه الثلاثة الأثواب؛ كما يستحيل هذا الصاحب الأثواب. وهذا محال في كل وجه ...

ألا تراك تقول: كل اثنين جاءاني أكرمهما؛ لأنك تريد: الذين يجيئونك اثنين اثنين. فلو قلت: كل الاثنين أو كل الرجل على هذا لاستحال.ففساد هذا بينٌ جدًا"[٣٢].

ج . الفساد لإحالة العمل.

مثل قولك: (عبد الله قام) فإن الفعل لم يعمل في الاسم المتقدم، ومن قال ذلك فقوله محال فاسد، وذلك لأمور ذكرها المبرد مدللا عليها بأمثلةٍ:" منها أن (قام) فعل، ولا يرفع الفعل فاعلين إلا على جهة الإشراك؛ نحو: قام عبد الله وزيد، فكيف يرفع عبد الله، وضميره؟"

ثم يزيد المبرد التأكيد على الفساد لإحالة العمل بقوله: "ومن فساد قولهم أنك تقول: رأيت عبدَ الله قام، فيدخل على الابتداء ما يزيله، ويبقى الضمير على حاله".

ويقول أيضا: "ومن ذلك أنك تقول: عبد الله هل قام؟ فيقع الفعل بعد حرف الاستفهام، ومحال أن يعمل ما بعد حرف الاستفهام فيما قبله"[٣٣] ... إلى آخر أمثلته وتوجيهاته الدالة على فساد هذا القول لإحالة العمل.

(٢) الفساد لمخالفة القاعدة النحوية.

وهو السبب الثاني لإطلاق مصطلح (الفساد) على الكلام أو التوجيه.وأعني به الخروج عن القواعد المقررة الصحيحة من عملٍأو رتبة أو ربط ...إلخ

ومن مسائل ذلك عند المبرد:

أ . عدم العمل.

وظهر ذلك عند استدلاله على عدم تركيب (لن) من (لا) وأنْ) مخالفا بذلك الخليل، فقال رحمه الله: "وليس القول عندي كما قال . أي: الخليل . وذلك أنك تقول: زيدًا لن أضرب؛ كما تقول: زيدًا سأضرب. فلو كان هذا كما قال الخليل لفسد هذا الكلام؛ لأن زيدًاكان ينتصب بما في صلة أن. ولكن لن حرف بمنزلة أن"[٣٤].

ومعنى هذا الاستدلال أن القاعدة المقررة الصحيحة هي أنّ (أن) لها الصدارة ولا يعمل ما بعدها فيما قبلها، ولما صح قولنا (زيدًا لن أضرب) دل ذلك على أن (لن) ليست مركبة من (لا) و (أنْ).

. ولما ذكر المبرد القول بأن (فعل الأمر معرب وليس مبنيا، وأن عامل الجزم فيه مضمر)، قال:

"فإن قال قائل: الإضمار يعمل فيها. قيل: هذا فاسد من وجهين: أحدهما: أن الفعل لا يعمل فيه الإضمار إلا أن يعوض من العامل.و الثاني: أنه لو كان ينجزم بجازم مضمر لكان حرف المضارعة فيه الذي به يجب الإعراب، لأن المضمر كالظاهر..." [٣٥].

ب . اختلال الرتبة.

"فإن قال قائل: هل يجوز: اليوم إنك منطلق، ولك عليّ إنك لا تؤذي؟

فإن ذلك غير جائز؛ لأنك تريد التقديم والتأخير، فيكون على قولك: إنك منطلق اليوم وإنك لا تؤذي لك عليّ. وإن رحلتك يوم الجمعة. وإنما فسد لأن (إنّ) لا يصلح فيها التقديم والتأخير، كما لم يصلح ذلك فيما تعمل فيه من الأسماء إذا كانت مكسورة. فإذا كانت مفتوحة جاز فيها التقديم والتأخير، أعني تقديم الخبر وتأخيره، لأنها موضوعة موضع المصدر"[٣٦].

فإذا وضعنا (أنّ) صح وجاز أن تقول: "يوم الجمعة أنك خارج، واليوم أنك راحل، ولك علي أنك لا تؤذي؛ لأنه أراد: يوم الجمعة خروجك، وفي يوم الجمعة رحلتك، ولك علي ترك الأذى"[٣٧].

ج . عدم الربط والمرجعية الصحيحة.

لأن عدم عود الضمير على ما هو له، أو عوده على غير شيء موجب للفساد.

قال: "إذا قلت: (الذي كان زيد هو منطلق أبوه)، فرددت هو إلى زيد فسد من جهتين:

إحداهما: أن هو للأب، وقد جعلتها لزيد. والآخر: أنك لم تجعل في صلة (الذي) شيئًا يرجع إليه. فإن قال: أرُدّ هو إلى (الذي). لم يكن في خبر زيد ما يرجع إليه..." وله في هذا الباب أمثلة وتدريبات للطالب على مسائل عود الضمير صحة وفسادًا[٣٨].

د . عدم تمام أركان الجملة.

وفيه يؤكد المبرد أن الكلام قد تتم فيه المرجعية والربط بين أجزائه ولكنه يكون فاسدًا لافتقار الجملة إلى ركن من أركانها، يقول: " ولو قلت: (ظننت الذي التي تكرمه يضربها) لم يجز، وإن تمت الصلة؛ لأن (التي) ابتداءٌ وتكرمه صلتها، ويضربها خبر الابتداء. فقد تم

الذي بصلته؛ وإنما فسد الكلام؛ لأنك لم تأت بمفعول ظننت الثاني. فإن أتيت فقلت: أخاك أو ما أشبهه صح الكلام"[٣٩].

( ٣ ) الفساد لمخالفة القياس الصحيح.

ومن نماذج ذلك:

أ . ما ذكره المبرد من أن بعض النحويين لا يجيز الإخبار عن (الأخ) في قولنا: (كان زيد أخاك)، "ويقول: إنما معناه: كان زيد من أمره كذا وكذا؛ فكما لا يجوز أن تخبر عن قولنا: من أمره كذا وكذا؛ كذلك لا يجوز أن تخبر عما وضع موضعه"

فرد المبرد قوله بفساد قياسه، وقال:"وهذا قولٌ فاسد مردود لا وجه له؛ لأنك إذا قلت: زيد منطلق، فمعناه: زيد من أمره كذا وكذا. فلو كان يفسد الإخبار هناك لفسد هاهنا"[٤٠] فلما كان قياسه فاسدًا كان قوله مثله.

ب . من أدلة القائلين بإعراب فعل الأمر أنه يشبه الفعل المضارع في بجامع الدلالة على الطلب، لأن (ليضرب) معناها (اضرب)، فرد المبرد ذلك بفساده لعدم صحة قياسه، فالمضارع يشبه الأسماء في تغير آخره بالإعراب ولا تتغير بنيته مثلها، أما الأمر فبنيته تتغير.. قال: "قد يقع الشيء في معنى الشيء وليس من جنسه.. ومن الدليل على فساد قوله أن هذه الأفعال المضارعة في الإعراب كالأسماء المتمكنة، والأسماء إذا دخلت عليها العوامل لم تغير أبنيتها، إنما تحدث فيها الإعراب ... فإذا قلت: افعل في الأمر لم تلحقها عاملاً؛ ولم تقررها على لفظها؛ ألا ترى أن الجوازم إذا لحقتها لم تغير اللفظ"[٤١].

ج . تقدم معنا رد المبرد القول بجواز (أخذت الثلاثة الدراهم) وكان من جملة ردوده قوله :" و علة من يقول هذا الاعتلال بالرواية، لا أنه يصيب له في قياس العربية نظيرًا.و مما يبطل هذا القول أن الرواية عن العرب الفصحاء خلافه، فروايةٌ برواية، والقياس حاكمٌ بعد أنه لا يضاف ما فيه الألف واللام من غير الأسماء المشتقة من الأفعال"[٤٢].

د . اعترض المبرد على من يقول بمجيء (أو) بمعنى (بل) واستشهادهم بقوله تعالى: (وأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون)[٤٣]، وقال: "وهذا فاسد عندنا" .. واستدل على فساده بعدم الاطراد لأن " أو لو وقعت في هذا الموضع موقع بل لجاز أن تقع في غير هذا

الموضع، وكنت تقول: ضربت زيدا أو عمرا، وما ضربت زيدا أو عمرا على غير الشك، ولكن على معنى بل فهذا مردودٌ عند جميعهم"[٤٤].

والاطراد من أمارات انضباط العلة الصحيحة التي هي ركن من أركان القياس.

( ٤ ) الفساد لمخالفة المعنى الصحيح.

لقد قرر المبرد في مواضع من المقتضب، أن المعنى يصلح بصحتهالكلامويفسد بفساده، فمن ذلك قوله:"ألا ترى أنك لو قلت: (أنا عبد الله منطلقًا) لكان المعنى فاسدًا؛ لأن هذا الاسم لا يكون لي في حال الانطلاق ويفارقني في غيره، ولكن يجوز أن تقول: (أنا عبد الله) مصغرًا نفسك لربك، ثم تقول: آكلاً كما يأكل العبيد، وشاربًا كما يشرب العبيد؛ لأن هذا يؤكد ما صدرت به ... وهذا باب إنما يصلحه ويفسده معناه، فكل ما صلح به المعنى فهو جيد، وكل ما فسد به المعنى فمردود"[٤٥] وكذا قال أيضا في باب التصغير: "فبالمعنى يصلح اللفظ ويفسد"[٤٦]، وقال عند ذكر مواضع (أنّ) المفتوحة: "لو قلت: (بلغني حديثك حتى أنك تظلم الناس) كان من مواضع أنّ المفتوحة؛ لأن المعنى: بلغني أمرك حتى ظلمُك الناسَ. وإنما يصلح هذا ويفسد بالمعنى"[٤٧].

❖ وبعدُ؛ فهذه صور ورود مصطلح الفساد الأربع كما وقفت عليها عند المبرد: الإحالة، ومخالفة القاعدة النحوية، ومخالفة القياس الصحيح، ومخالفة المعنى الصحيح.

واجتهدت في وضع حدٍّ له كما سبق وهو أنه: (وصف للخروج عن استقامة الكلام (أو صحته) لفظًا أو معنًى أو توجيهًا)، وأن الفاسد أقوى من الضعيف؛ إذ إن الضعيف قد يُقبَل أما الفاسد فمردود وباطل.

* * *

## ثانيا: مصطلح الإحالة (أو المحال)

تقدم أولَ البحث أن مصطلح المحال أخص من مصطلح الفاسد، وكل ما يطلق عليه (محالا) يصح أن نقول عنه: إنه فاسد. وأن الفساد في استعمال المبرد له صور متعددة بحسب أسبابه.وهذه الأسباب منها ما هومشترك مع مصطلح (المحال) كما سيأتي؛ لذا كان

من المفيد هنا أن نستحضر في الذهن صور المحال السابقة المندرجة تحت مصطلح (الفاسد).

ولا يذكر مصطلح المحال في الكلام إلا ويشار إلى نص سيبويه المشهور عن استقامة الكلام، فإنه يقول رحمه الله:

"هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة: فمنهم ستقيم حسن، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هومحال كذب.

فأما المستقيم الحسن فقولك :أتيت كأمس وسآتيك غدا .

وأما المحالف أن تنقض أول كلامك بآخره فتقول:أتيت كغدا وسآتيك أمس.

وأما المستقيم الكذب فقولك: حملتا لجبل، وشربت ماء البحر ونحوه.

وأما المستقيم القبيح فأنت ضعال لفظ فيغيرموضعه نحو قولك :قد زيدًا رأيت، وكيزيدًا يأتيك،وأشباه ذلك.وأما المحال الكذب فأنتقول: سوف أشرب ماء البحر أمس"[٤٨].

يقول السيرافي:"ومعنى أنه محال أنه أحيل عن وجهه المستقيم الذي به يفهم المعنى إذا تكُلِّم به"[٤٩].

وقال أيضا: "إن المحال هو الكلام الذي يوجب اجتماع المتضادات"[٥٠].

وكلام السيرافي الأول أتم وأعم من الثاني؛ لأن الأول يجمع بين استقامة اللفظ على سنن كلام العرب وإفهامه المعنى المقصود، بخلاف الثاني الذي ينحصر في اختلال المعنى.

. تعريف (المحال):

يمكن أن أضع تعريفا أحاول ان أجمع به صور الإحالة الواردة في كلام الإمام المبرد متوائمة مع كلام السيرافي السابق، فأقول:المحال هو: ما يمنع من تصور معنى الكلام على وجهه الصحيح.

. صور استعمال المبرد لمصطلح (المحال).

وجدت بعد تتبعٍ أنه يمكن حصرها في صورتين تتولد منهما صورة ثالثة، وذلك على النحو التالي:

. الإحالة لمخالفة القاعدة النحوية.

. الإحالة لمخالفة المعنى الصحيح.

. الإحالة لمخالفة القاعدة والمعنى معًا.

( ١ ) الإحالة لمخالفة القاعدة النحوية. وتحتها مسائل متنوعة من أبواب شتى، منها:

. نقل المبرد في "الكامل" أبيات أبي عبد الرحمن العتبي، وفيها:

يا خير إخوانه وأعطفهم  عليهم راضيا وغضبانا

فقال المبرد: " قوله: يا خير إخوانه محال وباطل، وذلك أنه لا يضاف أفعل إلى شيء إلا وهو جزء منه"(٥١).

وإذا قلنا هنا: إن (باطل) معناها (فاسد) فموضع المسألة في المحور الأول، أما إذا قلنا: إن (باطل) بمعنى (ضائع) أو (كاذب) فموضعها هنا، ولأن هذين المعنيين هما مؤدّا المحال... وقد اكتفى بإطلاق المحال على هذه المسألة في المقتضب في باب (التبيين والتمييز)، فقال: "ولا يضاف أفعل إلى شيء إلا وهو بعضه؛ كقولك: الخليفة أفضل بني هاشم. ولو قلت: الخليفة أفضل بني تميم كان محالًا؛ لأنه ليس منهم"

. ومنها ما يتعلق بباب الإضافة .كالمسألة السابقة . وهو إضافة (أيّ) إلى (مَنْ)، وذكر المبرد هنا مصطلح المحال مرتين؛ مرة قال (محالا) وأخرى قال (أحلت) أي جئت بمحال.

قال: "و لو قلت: أيُّ مَنْ يأتني آته كان محالاً؛ لأنك إذا أضفت أياً إلى مَنْ؛ لم تكن مَنْ إلا بمنزلة الذي. فإن قلت: أجعل أياً استفهاماً، وأجعل من جزاءً فقد أحلت؛ لأنك إذا أضفت إلى الجزاء اسماً دخله الجزاء؛ ألا ترى أنك تقول: غلام من يأتك تأته، فيصير الجزاء للغلام صلة...

فإن قلت: أجعلها استفهاماً. قيل: قد أحلت؛ لأنك قد جعلتها جزاءً واستفهاماً في حال، ومتى كانت في أحدهما بطل الآخر"(٥٢).

. ومنها مسألة تتشابه مع استعمال المبرد مصطلح (الفاسد) عند غياب المرجع وضعف قرينة الربط في الكلام، ولكنه اكتفى هنا بـ (المحال)

قال في "المقتضب": "ويقول النحويون: إذا قلت: ظننت وظنني أخواك منطلقا، فالتقدير في المعنى: أن يكون ظني بهما كظنهما بي. فإن أخبرت في قول النحويين عن الأخوين فقلت: الظان أنا والظانان منطلقا أخواك؛ كان محالًا؛ لأن قولك: (الظان أنا) الألف

واللام للأخوين؛ لأنهما الخبر، وليس في الصلة ما يرجع إلى الموصول فهذا عندهم محال"[٥٣].

ومعنى كلامه: أن قولك: (الظان أنا) معناه (اللذان ظنا)، وما بعدها صلة، وجملة الصلة ليس بها ما يرجع إلى الموصول.

. وقال في مسألة الإخبار عن الحال: "فإن قلت: ضرب عبد الله أخاك قائمًا، فقيل: أخبر عن قائم، فقد سألك محالًا؛ لأن الحال لا تكون إلا نكرة، والمضمر لا يكون إلا معرفة وكل ما أخبرت عنه فإضماره لابد منه؛ فالإخبار عن الحال لا يكون، وكل ما أخبرت عنه فإضماره لابد منه"[٥٤] لأنه سيكون جمعا بين المتناقضين: النكرة والمعرفة، وهو غير متصور.

وقد يطلق الإحالة فيما يتعلق بالعمل والرتبة معا من حيث عدم الجواز ومخالفة القواعد المقررة، أو العمل وحده، أو الرتبة وحدها.

. فمما أطلق الإحالة فيهعلى ما يتعلق بالعمل والرتبة معا، قوله:"وإن قال قائل: فقل: إنّ يقوم زيدًا؛ لأن يقوم ليس مما تعمل فيه إن؛ فإن هذا محال من وجهين:

أحدهما: أن (إنّ) مشبهة بالفعل، فلا يجوز أن تلي الفعل؛ كما لا يلي فعلٌ فعلا، وليس فيها ضمير فيكون بمنزلة: كاد يقوم زيد؛ لأن في كاد ضميرًا حائلًا بينها وبين الفعل.

والجهة الأخرى: أن (يقوم) في موضع (قائم)، فلا يجوز أن يفصل بها بين إن واسمها؛ كما لا يجوز أن يفصل بقائم"[٥٥].

. أما الإحالة في العمل وحده، فقوله: أعجبني اليوم ضرب زيد عمرًا. إن جعلت اليوم نصبًا بأعجبني فهو جيد.وإن نصبته بالضرب كان محالًا، وذلك لأن الضرب في معنى (أن فعل)، و(أن يفعل)، فمحال أن ينصب ما قبله؛ لأن ما بعده في صلته، ولا يعمل إلا فيما كان من تمامه، فيصير بعض الاسم، ولا يقدم بعض الاسم على أوله"[٥٦].

. وأما ذكره الإحالة عند اختلال الرتبة فقط، ففي تقدم معمول اسم الفاعل المعرف بـ (أل) قال المبرد:"ولو قلت: الدرهمين ظن المعطي منطلقاً كان محالاً، سواء إذا أردت: ظن المعطي درهمين منطلقًا؛ لأن الدرهمين من صلة المعطي، فإذا قدمتها فقد بدأت بالصلة قبل الموصول، وإنما هو تمام اسمه فكأنك جعلت دال زيد قبل يائه، أو يائه من قبل زايه"[٥٧].

(٢) الإحالة لمخالفة المعنى الصحيح.

وهذه المخالفة قد تكون لعدم تصور المعنى أصلا، أو لأنه غير مقصود، أو لنقصانه.

. فمن أمثلة إطلاق المبرد (المحال) لعدم تصوره:

أ . أن حروف المعاني لا يتصور معناها إذا قيلت منفردة، من غير سياق تقع فيه ، ككاف التشبيه ولام الملك، فإن معنى التشبيه والملك غير متصور أو لا يظهر بمجرد إطلاق نحو هذه الأدوات مجردة عن سياقها.

قال:"فأما ما كان من هذه الحروف التي جاءت لمعان، فهي منفصلة بأنفسها مما بعدها وقبلها، إلا أن الكلام بها منفردة محالٌ... فإن منها: كاف التشبيه التي في قولك: أنت كزيد، ومعناه: مثل زيد ، واللام التي تسمى لام الملك"(٥٨).

ب . ومسألة دخول (من) في سياق النفي على المعرفة، فليس متصورا قولنا: (ما جاءني من عبد الله)؛ لأن (من) في سياق النفي لا تدخل إلا على نكرة شائعة في جنسها نحو: أحد، و رجل ...

قال:" تقول: ما جاءني عبد الله. فإذا قلت: ما جاءني من رجل لم يقع ذلك إلا للجنس كله، ولو وضعت في موضع هذا المنكور معروفًا لم يجز لو قلت: ما جاءني من عبد الله ، كان محالاً؛ لأنه معروف بعينه فلا يشيع في الجنس"(٥٩).

ج . وكذا مسألة الفرق بين (آتيك إذا احمر البسر) و (آتيك إن احمر البسر)، إذ لا معنى للشك أو عدم الإمكان في المثال الثاني. يقول:" و تقول: آتيك إذا احمر البسر، ولو قلت: آتيك إن احمر البسر كان محالاً؛ لأنه واقع لا محالة"(٦٠).

د . ويصح أن تقول: "سَرَّ دفعُك إلى المعطي زيدًا دينارًا درهمًا القائمَ في داره عمرٌو".. يقول المبرد:" نصبت (القائم) بـ(سر)، ورفعت عمرًا بقيامه.

ولو قلت: (سرّ دفعُك إلى زيد درهما ضربَك عمرا )؛كان محالا ؛ لأن الضرب ليس مما يُسَرّ"[٦١].

. أما إطلاق المبرد المحال على مخالفة المعنى المقصود فمن أمثلته:

أ . نصب (يكون) في قوله تعالى: (فإنما يقول له كن فيكونُ) [٦٢]، يقول المبرد:" النصب هاهنا محال؛ لأنه لم يجعل فيكون جوابًا. هذا خلاف المعنى؛ لأنه ليس هاهنا شرط، إنما المعنى: فإنه يقول له: كن فيكونُ، و(كن) حكاية"[٦٣].

ب . ومحال قولك: (لا تعص الله يدخلْك النار)؛ لأن معنى (لا تعص): أطع، قال:" ولو قلت: لا تعص الله يدخلك الجنة كان جيدًا؛ لأنك إنما أضمرت مثل ما أظهرت. فكأنك قلت: فإنك إن لا تعصه يدخلك الجنة...و لو قلت: (لا تعص الله يدخلك النار)كان محالًا؛ لأن معناه: أطع الله. وقولك: (أطع الله يدخلك النار) محال"[٦٤].

ج وكذا محال أن تعرب (زيد) بدلا في قولك: (نعم الرجل زيد) مثل (مررت بأخيك زيد)، يقول: "وهذا محال؛ لأن الرجل ليس يقصد به إلى واحد بعينه؛ كما تقول: جاءني الرجل، أي: جاءني الرجل الذي تعرف. وإنما هو واحد من الرجال على غير معهود تريد به هذا الجنس. ويؤول (نعم الرجل) في التقدير إلى أنك تريد معنًى محمودًا في الرجال، ثم تعرّف المخاطب من هذا المحمود"[٦٥].

د . ومسألة مجيء (أنّ) بعد حتى الابتدائية وأنت لا تريد المصدر المنبئ عن القصة، قال:" وإنما يصلح هذا ويفسد بالمعنى. وتقول: ظننت زيداً إنه منطلق لا تكون إلا المكسورة؛ لأن المعنى: ظننت زيدًا هو منطلق؛ كما تقول: ظننت زيدًا أبوه منطلق. ولو قلت: ظننت زيدًا أنه منطلق، ففتحت لكان المعنى: ظننت زيداً الانطلاق، وهذا محال"[٦٦].

. أما نموذج الإحالة لنقص المعنى، فهو مبني على الخلاف بين سيبويه والمبرد في جواز قولنا: (جاء عبدالله وذهب زيد العاقلان) ، فسيبويه يرى جوازه لأن الفاعلين مرفوعان من جهة واحدة وهي الفعل، ويعني به اتحاد العامل في الجنس، فكلاهما فعل[٦٧].

ويرى المبرد أن المعنى سيكون ناقصا، فتوجيه سيبويه محال، قال:" وليس القول عندي كما قال؛ لأن النعت إنما يرتفع بما يرتفع به المنعوت. فإذا قلت: جاء زيد، وذهب عمرو العاقلان؛ لم يجز أن يرتفع بفعلين.

فإن رفعتهما بجاء وحدها فهو محال؛ لأن عبد الله إنما يرتفع بذهب، وكذلك لو رفعتهما بذهب لم يكن لزيد فيها نصيب"[٦٨] وهذا هو وجه النقص؛ إذ لو كان العمل في النعت لأحد الفعلين لنقص المعنى في الآخَر.

( ٣ ) الإحالة لمخالفة القاعدة والمعنى معًا.

تقدم أن المبرد لا يحصر الإحالة فيما يتعلق بالمعنى فقط، بل يعد ما خالف القاعدة النحوية فقط محالا في بعض الصور، ولعل ذلك لفساد معنى الكلام ضمنا وإن لم يصرح به. وفي هذه الصورة نجده وظف مصطلح (المحال) في مسائل رفضها لفظا ومعنى، مصرحا بذلك في بعضها بقوله: "ويستحيل في التقدير مع استحالته في المعنى"[٦٩] ؛ ومن ذلك:

أ. قوله:" ولو قلت: زيدٌ أخوك قائمًا وأنت تريد النسب فهو محال؛ لأن النسب لازم فليس له في القيام معنى، ويستحيل في تقدير العربية مع استحالته في المعنى... ولا يصلح: زيد أخوك يوم الجمعة إذا كان من النسب؛ لأنه لا فعل فيه"[٧٠].

ب . ولا يجوز لفظا ومعنى قولك: (مررت بزيدٍ عمرٌو في الدار) إلا على جهة القطع والاستئناف، يقول:"هو محال إلا على قطع خبرٍ واستئناف آخر. فإن جعلته كلامًا واحدًا قلت: مررت بزيد وعمرو في الدار"[٧١].

ج . شرط الخبر أن يكون هو المبتدأ في المعنى، أو به ما يعود إلى المبتدأ؛ فأحد الشرطين يخص المعنى والآخر تابع للفظ، فإن لم يتحقق ذلك كان الكلام محالا.

قال المبرد:" واعلم أن خبر المبتدأ لا يكون إلا شيئاً هو الابتداء في المعنى؛ نحو: زيد أخوك، وزيد قائم.

فالخبر هو الابتداء في المعنى، أو يكون الخبر غير الأول، فيكون له فيه ذكر. فإن لم يكن على أحد هذين الوجهين فهو محال"[٧٢].

د . ومن ذلك أيضا المنادى المقرون بكاف الخطاب، فإن ذلك محال؛ قال:" اعلم أن إضافة المنادى إلى الكاف التي تقع على المخاطب محال. وذلك لأنك إذا قلت: يا غلامك أقبل، فقد نقضت مخاطبة المنادى بمخاطبتك الكاف"[٧٣] ولا يجتمع مناديين مختلفي الجنس في خطاب واحد.

هـ . الأسماء المشتقة فيها معنى الفعل لذا صح أن تعمل عمله رفعا ونصبا كاسم الفاعل، فالضارب والقاتل معناهما . كما يقول المبرد .: الذي ضرب والذي قتل؛ لذا كان محالا أن يقع الجامد موقع اسم الفاعل وينصب مفعولا؛ لانعدام هذا المعنى وهذا التقدير، يقول:"ولا معنى للأسماء غير المشتقة في ذلك.ألا ترى أنك لو قلت: هذا الغلام زيدًاكان محالاً"[٧٤].

* * *

## الخاتمة

يمكن أن أوجز أهم النتائج التي توصل إليها البحث في النقاط التالية:

. المقصود بالنقد النحوي هو مطلق التمييز، ويندرج فيه القبول والرد، لا بيان العيب والخطأ فحسب.

. تحرير المصطلح يكون بنص مستعمله على مفهومه، أو باستقراء الباحث لصور موارده ومواطن ذكره.

. لم يحظ المبرد بدراسة وافية لمصطلحاته مثلما حصل مع سيبويه وكتابه.

. كثر ذكر لفظي الفساد والإحالة (أو الفاسد والمحال) كثرةً تنبئ عن وجود دلالة مصطلحية لهما في الفكر النحوي عموما.

. المصطلحان لهما حظ وافر من معناهما اللغوي، وهذا يساعدنا في فهم كثير من الألفاظ الواردة في كلام النحاة وبخاصة المتقدمون منهم، فإذا لم نستطع إدراك المفهوم العرفي للمصطلح فإننا نحمله على دلالته اللغوية.

. العلاقة بين الفاسد و المحال علاقة عموم وخصوص مطلق، فكل محال من الكلام فاسد، لا العكس.

. يمكن تعريف الفساد بأنه: وصف للخروج عن استقامة الكلام لفظا أو معنى أو توجيها.

. يمكن تعريف الإحالة بأنها: ما يمنع من تصور معنى الكلام على وجهه الصحيح.

. تنوعت صور المصطلحين عند المبرد تبعا لأسبابهما، وقد يجتمع أكثر من سبب في المسألة الواحدة.

. لا أستطيع أن أجزم بأن دلالة هذين اللفظين الاصطلاحية كانت قائمة في فكر المبرد النحوي، بحيث إنه كان يستصحب حدّهما في مناقشاته وبحثه؛ إذ يحتمل أنه استعملهما بحسب دلالتهما اللغوية توسعا كغيرهما من الألفاظ الدالة على الضعف أو الرفض.

وأوصي في الختام بعمل معجم خاص بألفاظ القبول والرفض في النحو العربي على غرار كتب الجرح والتعديل في علم مصطلح الحديث، ودراسة تطور تلك الألفاظ، وعقد المقارنات بين استعمال المتقدمين والمتأخرين لها.

والحمد لله رب العالمين

## أهم المصادر


. القرآن الكريم

أولا: الكتب

١. تاج العروس، الزبيدي، ط. دار الجيل . الكويت.

٢. التعريفات، الجرجاني، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٣م

٣. التوقيف على مهمات التعريف، المناوي، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٩٠م

٤. الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة، زكريا الأنصاري، تحقيق د.مازن مبارك، دار الفكر، بيروت، ١٤١١هـ

٥. الشاهد النحوي في كتاب سيبويه، د. خديجة الحديثي، جامعة الكويت، ١٩٧٤م

٦. شرح ألفية ابن مالك (منهج السالك)، الأشموني، ط.عيسى الحلبي، القاهرة

٧. شرح كتاب سيبويه، السيرافي، تحقيق أحمد مهدي وعلي سيد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٨م

٨. الكامل في اللغة والأدب، المبرد، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط٣، ١٩٩٧م

٩. الكتاب، سيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، ط. دار الجيل، بيروت، الأولى.

١٠. كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، التهانوي، مكتبة لبنان، ١٩٩٦م.

١١. الكليات، الكفوي، تحقيق د.عدنان درويش ومحمد المصري، الرسالة، بيروت.

١٢. لسان العرب، ابن منظور، دار صادر، بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ

١٣. مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، د. مهدي المخزومي، ط. الحلبي، القاهرة، ١٩٥٨م

١٤. المصطلح النحوي نشأته وتطوره، د. عوض القوزي، الرياض، ١٩٨١م

١٥. المصطلحات العلمية في اللغة العربية، د. مصطفى الشهابي، دمشق، ط٢، ١٩٦٥م

١٦. المصطلحات النحوية في التراث النحوي في ضوء علم اللغة الحديث، د. إيناس الحديدي، ط. دار الوفاء، الإسكندرية، ٢٠٠٦م

١٧. معاني القرآن، الفراء، تحقيق أحمد نجاتي وآخران، ط.دار المصرية للتأليف والترجمة، الأولى.

١٨. مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام، تحقيق: مازن مبارك، ومحمد حمدالله، ط. دار الفكر، الأولى ١٩٩٢م.

١٩. المفردات في غريب القرآن، الراغب، تحقيق صفوان الداودي، ط.دار القلم، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ

٢٠ . المقتضب، المبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، ط. المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية. ١٣٩٩هـ.

٢١ . الوحدة والتنوع في النظرية النحوية العربية، حسن حمزة، ط.مكتبة لبنان، بيروت، الأولى، ٢٠١٢م

ثانيا: الرسائل العلمية:

١ . النقد النحوي في فكر النحاة إلى القرن السادس الهجري، سيف الدين شاكر نوري، كلية التربية، جامعة ديالي، العراق، بإشراف د.علي عبيد جاسم، ٢٠٠٦م

ثالثا: الدوريات:

١. مصطلح التكلف في البحث النحوي، د.عادل فتحي رياض، مجلة دار العلوم، القاهرة، ع ٥١، ٢٠٠٩م

٢. مفهوم الإحالة عند سيبويه، د.لطيفة النجار، المجلة الأردنية، ج٣، ع١، ٢٠٠٧م

٣. النقد النحوي للغات العرب في كتاب سيبويه، محمد بشير حسن، مجلة كلية التربية، جامعة ديالي، العراق، ع ٣٣، ٢٠٠٩م

**الهوامش:**

(١) المصطلح النحوي دراسة نقدية تحليلية، أحمد عبد العظيم، ص٢

(٢) لسان العرب، ابن منظور، ٣/ ٤٢٥، ٤٢٦

(٣) انظر النقد النحوي في فكر النحاة، سيف الدين شاكر نوري، ص ٣٥٩، ٣٦٠

(٤) **"معاني القرآن، الفراء (١/ ٣٣، ٣٤)**

(٥) مفهوم الإحالة عند سيبويه، لطيفة النجار، ص٧٥

(٦) انظر الكتاب (٢/ ١٢١، ٣٥١، ٣٥٩، ٣٩١)

(٧) الكتاب (٢/ ٤٩، ٥٠، ٨١، ٨٧)

(٨) انظر المصطلحات النحوية، إيناس الحديدي (١٤٤، ١٥٨: ١٦٠)،مدرسة الكوفة،مهدي المخزومي (٣١٠،٣٠٩)

(٩) أستاذ اللسانيات العربية بجامعة لوميير، ليون، فرنسا

(١٠) الوحدة والتنوع في النظرية النحوية العربية، حسن حمزة، ص ١١٥، ١١٦

(١١) انظر الشاهد النحوي، خديجة الحديثي، الصفحات: ٤٠،٣٩، ٧٦، ٨٤، ٨٢، ٩٢، ٩٦، ١٦٧، ٢٣٦

(١٢) نُشِرَ بمجلة كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، العدد ٥١، ٢٠٠٩م

(١٣) وقد رجعت إلى كتابه "الكامل" في مسألة واحدة من مسائل (المحال).

(١٤) (ف س د) ٣/ ٣٣٥

(١٥) (ف س د)٨/ ٤٩٦

(١٦) التعريفات، الجرجاني، ص١٦٤

(١٧) الحدود الأنيقة، زكريا الأنصاري، ص٧٤

(١٨) (ح و ل) تاج العروس، الزبيدي، ٢٨/ ٣٦٧، ٣٦٨

(١٩) المصدر السابق ٢٨/ ٣٧٠

(٢٠) المصدر السابق ٢٨/ ٣٧٠

(٢١) المفردات في غريب القرآن، ص ٢٦٧

(٢٢) ١٨٦/١١ ، وانظر تاج العروس ٢٨/ ٣٧٠

(٢٣) التعريفات، الجرجاني، ص ٢٠٥

(٢٤) التوقيف، المناوي، ص ٢٩٨

(٢٥) الكليات، الكفوي، ٨٩٦، والحدود الأنيقة، زكريا الأنصاري، ٧٤

(٢٦) الكتاب، سيبويه ١/ ٢٥

(٢٧) القوزي، ص٢٣.

(٢٨) شرح كتاب سيبويه ١/ ١٨٦

(٢٩) المقتضب ٣٥٠/٢

(٣٠) المقتضب ٣٥٣/٤

(٣١) المقتضب ٤/ ٤٠١

(٣٢) المقتضب ١٧٧/٢

(٣٣) المقتضب ١٢٨/٤

(٣٤) المقتضب ٨/٢ . وانظر "مغني اللبيب" ص ٣٧٤
(٣٥) المقتضب ٤/٢
(٣٦) المقتضب ٣٥٤/٢ . وانظر "شرح ألفية ابن مالك" للأشموني (٢٧٢/١ ، ٢٧٣)
(٣٧) المقتضب ٣٥٤/٢
(٣٨) المقتضب ٣/ ١٠١
(٣٩) المقتضب ١٩١/٣
(٤٠) المقتضب ٩٧/٣
(٤١) المقتضب ٣/٢
(٤٢) المقتضب ١٧٥/٢
(٤٣) سورة الصافات آية ١٤٧
(٤٤) المقتضب ٣٠٤/٣. وانظر "مغني اللبيب" ص ٩١
(٤٥) المقتضب ٣١١/٤
(٤٦) المقتضب ٢٧٤/٢
(٤٧) المقتضب ٣٥٠/٢
(٤٨) الكتاب ١/ ٢٥ ، ٢٦
(٤٩) شرح الكتاب ١/ ١٨٦
(٥٠) شرح الكتاب ١/ ١٨٦ ، ولو قال المتناقضات لكان أحسن. وللدكتورة لطيفة النجار بحث منشور في المجلة الأردنية عنوانه: "مفهوم الإحالة عند سيبويه، أبعاده وضوابطه" ذكرت فيه خمس صور للإحالة غير التناقض، وهي: نقص الكلام، وغياب المرجع، والكلام المفكك، ومقام الكلام، ومخالفة الأصول النحوية.
(٥١) الكامل في اللغة والأدب ٧٨/٤
(٥٢) المقتضب ٣٠١/٢
(٥٣) المقتضب ١١٣/٣
(٥٤) المقتضب ٩١/٣
(٥٥) المقتضب ١١٠/٤ . وانظر "شرح ألفية ابن مالك" للأشموني (٢٧٢/١ ، ٢٧٣)
(٥٦) المقتضب١٥٧/٤
(٥٧) المقتضب ٤/ ٦٩
(٥٨) المقتضب ٣٩/١
(٥٩) المقتضب ٤٢٠/٤
(٦٠) المقتضب ٥٦/٢
(٦١) المقتضب ٢١/١
(٦٢) سورة البقرة آية ١١٧
(٦٣) المقتضب ١٨/٢
(٦٤) المقتضب ٨٣/٢
(٦٥) المقتضب ١٤٢/٢
(٦٦) المقتضب ٣٥٠/٢

(٦٧) الكتاب ٢/٦٠، ونصه:"وتقول: هذا رجل وامرأته منطلقان، وهذا عبد الله وذاك أخوك الصالحان؛ لأنهما ارتفعا من وجه واحد، وهما اسمان بنيا على مبتدأين، وانطلق عبد الله ومضى أخوك الصالحان؛ لأنهما ارتفعا بفعلين، وذهب أخوك وقدم عمرو الرجلان الحليمان"

(٦٨) المقتضب ٤/٣١٥

(٦٩) المقتضب ٣/٢٧٤

(٧٠) المقتضب ٣/٢٧٤

(٧١) المقتضب ٤/١٢٥

(٧٢) المقتضب ٤/١٢٨

(٧٣) المقتضب ٤/٢٤٥

(٧٤) المقتضب ٤/١٤٤